بعد أن أصدرت عدة قرارات مهمة..

الهبة الحضرمية تعيد زخم المواجهة الشعبية ضد الاحتلال اليمني

• ما أهمية تشكيل قوة دفاع حضرمية لردع التهديدات الإخوانية؟

• قوة دفاع حضرمية.. درع واق يحمي حضرموت من نقاط مسلحة إخوانية

الأمناء قسم التقارير:

كثفت قيادة الهبة الحضرمية، من ضغوطها للمحافظة على تطلعات المواطنين فيما يخص حماية ثروات محافظة حضرموت لا سيما النفطية.

وعقدت لجنة مخرجات لقاء حضرموت العام «حرو» وقيادة «الهبة الحضرمية»، اجتماعًا مهما في منطقة الغرف في مديرية تريم، وذلك ضمن سلسلة نزولاتها الميدانية إلى مدن ومديريات حضرموت الهادفة إلى تقوية اللحمة الحضرمية والإعداد للمرحلة المقبلة.

الاجتماع انتهى إلى عدة قرارات وتوصيات، كان أكثرها أهمية إدانة أي استحداثات لأي نقاط مسلحة غير نقاط الهبة الثانية التي أقرتها لجنة حرو في مديرية تريم.

كما أكد أبناء مديرية تريم وقوفهم إلى جانب قيادة الهبة الحضرمية الثانية في كافة الخطوات من أجل انتزاع حقوق حضرموت.

في الوقت نفسه، بارك أبناء مديرية تريم تعيين مبخوت بن ماضي محافظا لمحافظة حضرموت، وناشدوه بالعمل على تلبية مطالب أبناء حضرموت كامله وتمكينهم من إدارة شؤون محافظتهم.

كما طالب أبناء مديرية تريم السلطة المحلية بتحمل مسؤولياتها لتوفير الخدمات العامة، ودعوا لمحاسبة وتطهير المحافظة من الفاسدين.

من جانبه، عبّر الشيخ حسن الجابري، رئيس لجنة حرو وقائد الهبة الحضرمية، في كلمة ألقاها خلال الاجتماع عن سعادته البالغة بتلبية أبناء تريم للدعوة واحتشادهم بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم، مثمنا دعمهم ومساندتهم لكافة الخطوات والقرارات التي تتخذها لجنة «حرو».

الجابري قال إن الأمن لن يحل في حضرموت إلا بفعل أهلها.

ولفت إلى أن الهبة الشعبية هي صمام أمان المحافظة، مؤكدا أن التلاحم ووحدة الصف الحضرمي هي السبيل الأمثل لاستعادة الحقوق.

وهنأ الجابري محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي على نيله ثقة مجلس القيادة الرئاسي.

وقال إنه إذا لم يتم تغيير منظومة الفساد من المسؤولين السابقين فإنه لن يتمكن من تقديم أي شيء للمحافظة وابنائها المستبشرين بتعيينه.

واضاف الجابري: «يجب ألا نكتفي بإقالة المسؤولين الفاسدين وتغييرهم فقط، بل لا بد من محاسبة جميع المتورطين».

وطمأن حسن الجابري الحاضرين بأن الهبة الشعبية تمضي وفق نهجها وأنها ستواصل العمل على القيام بما أخذته على عاتقها منذ الانطلاقة الأولى وهو استعادة الحقوق وتمكين الحضارم من ثروات وخيرات بلادهم الغنية، متعهدا بتقديم كافة التضحيات في سبيل ذلك.

وشدد الجابري على ضرورة استمرار العملية التعليمة لما لها من دور كبير في تنمية المجتمعات، مشيرا إلى أن الهبة ستعمل على تذليل الصعوبات المتمثلة بارتفاع أسعار المواصلات بالنسبة للطلاب وذلك بتزويد سائقي حافلات نقل الطلبة بكميات من الديزل مقابل خفض 50٪ من تكلفة المواصلات، داعيًا في الوقت نفسه الحكومة إلى دفع رواتب المعلمين دون تأخير.

هذا الحراك السياسي في حضرموت من شأنه أن يُحدث زخمًا شديدًا على صعيد تحقيق تطلعات مواطني حضرموت، وتبعث برسالة للفاسدين الذين لا يزال لهم نفوذ إداري، بأن الشعب يقف لهم بالمرصاد ولن يُسمح لهم بالتمادي في تهديد الجنوب.

تشكيل قوة دفاع حضرمية لردع تهديدات الإخوان

في سياق متصل، دخلت جهود مكافحة مؤامرة الاحتلال اليمني ضد الجنوب في محافظة حضرموت، خطوة جديدة بالغة الأهمية.

الحديث عن قرار لجنة تنفيذ مخرجات لقاء حضرموت العام (حرو)، بإعادة تفعيل قرار إنشاء قوة دفاع حضرموت بقوام 25 ألف فرد، لحفظ أمن واستقرار المحافظة.

ونددت لجنة «حرو» باستحداث المنطقة العسكرية الأولى التابعة لمليشيا الإخوان الإرهابية، نقاطا مسلحة بطرق حيوية لتعطيل مصالح المواطنين وتنفيذ أجندات سياسية لصالح جهات معادية لحضرموت.

وأصدرت اللجنة بيانا، وصفت فيه الاستحداثات المسلحة بأنها تتحول إلى ألغام موقوتة تهدد السلم المجتمعي لمحافظة حضرموت، بتحالف مع جهات سياسية خبيثة، تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في المحافظة والسيطرة على منابع حقول النفط وخلق الفوضى.

وأعلنت أمام هذه التحركات المشبوهة الهادفة إلى تفجير الوضع في حضرموت عبر العصابات المدعومة إخوانيًا، وانفجار الوضع عسكريا في شبوة، إعادة تفعيل قرار إنشاء قوة دفاع حضرموت بقوام 25 ألف فرد، لحفظ أمن واستقرار المحافظة.

وأفاد البيان بتشكيل لجنتين للقاء محافظ حضرموت والسلطة المحلية في الوادي والصحراء وقيادة الأمن بالوادي والصحراء وقيادة التحالف العربي لطرح التطورات في المحافظة وما يدور فيها من مخططات سياسية خطرة.

هذه الخطوة تحمل أهمية كبيرة، كونها تشكل درعا واقيا يحمي حضرموت من النقاط المسلحة التي استحدثتها المليشيات الإخوانية الإرهابية، في حضرموت.

والنقاط الإخوانية دائما ما تمثل تهديدا لأمن الجنوب، لا سيما كونها تضم الكثير من العناصر الإرهابية بما في ذلك عناصر من تنظيم القاعدة، ويتم توظيف هذه العناصر في شن أعمال عدائية ضد الجنوب.

الخطوة التي أقدمت عليها لجنة حرو وحازت على إجماع شعبي واسع النطاق، هي رسالة ردع قوية موجهة للمليشيات الإخوانية، وهي تحمل استراتيجية الاستفزاز لا يمر دون رد.

فإقدام المليشيات الإخوانية على استحداث النقاط المسلحة هي رسالة إخوانية تعبر عن نوايا للتصعيد ضد الجنوب، عبر ارتكاب اعتداءات ضد المواطنين، تنم عن استفزاز واضح، وبالتالي يبقى من حق الجنوبيين اتخاذ كل الإجراءات التي تحقق الأمن والاستقرار على أراضيهم.

ولا يتعلق هذا الأمر بتحقيق الأمن والاستقرار في حضرموت وحسب من جراء الفوضى التي صنعتها المليشيات الإخوانية، لكن الأمر يشمل كذلك حماية لثروة حضرموت النفطية التي تطالها يد السطو الإخوانية على مدار الوقت.